

2022

Non-Grammatical Deletion in Light of the Mini-Program: A Study in Selected Phenomena from the Book of Sharḥ of Al-Mufasssal by Alkhawarizmi

Mohammad Al-Omari
m1omari@yahoo.com

Yahya Ababneh
Yahya.Ababneh@yahoo.com

Follow this and additional works at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jpu>



Part of the [Arts and Humanities Commons](#), and the [Social and Behavioral Sciences Commons](#)

Recommended Citation

Al-Omari, Mohammad and Ababneh, Yahya (2022) "Non-Grammatical Deletion in Light of the Mini-Program: A Study in Selected Phenomena from the Book of Sharḥ of Al-Mufasssal by Alkhawarizmi," *Jerash for Research and Studies Journal* *مجلة جرش للبحوث والدراسات*: Vol. 23: Iss. 2, Article 5. Available at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jpu/vol23/iss2/5>

This Article is brought to you for free and open access by Arab Journals Platform. It has been accepted for inclusion in *Jerash for Research and Studies Journal* *مجلة جرش للبحوث والدراسات* by an authorized editor. The journal is hosted on [Digital Commons](#), an Elsevier platform. For more information, please contact rakan@aar.edu.jo, marah@aar.edu.jo, u.murad@aar.edu.jo.

الحذف غير القواعدي في ضوء البرنامج المصغر "دراسة في ظواهر مختارة من كتاب شرح المفصل للخوارزمي"

محمد أحمد العمري* ويحيى عطية عباينة**

ملخص

تسعى هذه الدراسة إلى الكشف عن ظاهرة الحذف غير القواعدي من خلال البرنامج المصغر. دراسة في كتاب التخمير للخوارزمي. وتقوم هذه الدراسة على أنّ ظاهرة الحذف غير القواعدي تمثل مبدأ من مبادئ البرنامج المصغر وهو مبدأ الاقتصاد اللغوي الذي يهتم بالأداء العام، في الوصول إلى التداول اللغوي الذي يحقق التواصل. حيث كشفت الدراسة عن أنّ ابن اللغة ومن خلال ملكته اللغوية المتمثلة بالمعجم، والحاسوب الذي يعمل على توليد أدعاءات لغوية ضمن قواعد اللغة وضوابطها، والتي تشكل أصولاً يقاس عليها. يتمكن أيضاً من إنتاج أدعاءات لغوية إنتاجاً غير واع تخضع للغة وليس للقواعد. فتشكل فروعا على الأصل المطرد. ويسعى المتكلم إلى إنتاج أدعاءات ضمن الحد الأدنى من الاشتقاق والتمثيل محققاً السهولة والتيسير في الأداء، ومراعي المعنى والتواصل اللغوي. ضمن ما يسمى بالاقتصاد اللغوي.

الكلمات المفتاحية: الحذف، البرنامج المصغر، الاقتصاد اللغوي.

© جميع الحقوق محفوظة لجامعة جرش 2022.

* باحث دكتوراه، قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة اليرموك، الأردن. Email: m1omari@yahoo.com

** أستاذ اللغة والنحو، قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة اليرموك، الأردن.

Non-Grammatical Deletion in Light of the Mini-Program: A Study in Selected Phenomena from the Book of Sharḥ of Al-Mufasssal by Alkhawarizmi

Mohammad A. Al-Omari, PhD recherche, Yarmouk University, Jordan.

Yahya A. Ababneh, Professor of Language and Grammar, Department of Arabic Language, College of Arts, Yarmouk University, Jordan.

Abstract

This study seeks to uncover the phenomenon of non-grammatical deletion through The Minimalist Programme, a study in Al-Khwarizmi's book "Altakhmeer". This study is based on the fact that the phenomenon of non-grammatical deletion is one of the principles of The Minimalist Programme, which is the principle of linguistic economics that is concerned with general performance, in reaching linguistic pragmatics that achieves communication. The study revealed that the native speaker, through his linguistic talent which is represented by the lexicon, and the monitor that works to generate linguistic performances within the rules and regulations of the language which constitute assets to be measured upon, is able to produce linguistic performances- an unconscious production- that is subject to a language not grammar, so they form branches on the general origin, as the speaker seeks to produce performances within the minimum of derivation and representation, achieving ease and facilitation in performance, taking into account the meaning and linguistic communication, within the so-called linguistic economy.

Keywords: Deletion, Minimalist program, Linguistic economics.

خطة البحث:

- هدف البحث ومشكلته: يهدف البحث إلى إبراز مواضع الحذف وتحليلها. من خلال تطبيق مبدأ الاقتصاد اللغوي أحد مبادئ البرنامج المصغر عليها. حيث يحاول البحث رد الأداءات اللغوية غير القواعدية إلى دائرة اللغة. وإعادة النظر في التدرج اللغوي الذي اكتفى به النحاة القدامى في وصف الخروجات على القواعد المطردة. كالضرورة والشذوذ والقبح. فهي أداءات صادرة عن ابن اللغة في فترة القيد اللغوي. حيث منحت الملكة اللغوية لابن اللغة القدرة على إنتاج أداءات لغوية إنتاجا غير واع يخرق فيه القواعد المطردة.

- منهج البحث: اتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي. حيث تمت دراسة بعض الأداءات اللغوية التي تعرضت للحذف غير القواعدي. وتحليلها والتعليق عليها. حيث عرض البحث رأي النحاة القدامى في مواضع الحذف غير القواعدي وتوجيهاتهم في محاولة رد تلك الأداءات إلى دائرة القواعدية. ثم توجيهها حسب رؤية علم اللغة الحديث.

ويقوم البحث على ملخص. ثم الجانب النظري والذي يبدأ بتمهيد يعرض فيه للتعريف بالخوارزمي وبكتابه التخمير. ثم يعرض فيه مفهوم الحذف. ثم التعريف بالبرنامج المصغر. ثم الجانب التطبيقي يعرض فيه ثلاث مسائل من مسائل الحذف في كتاب شرح المفصل للخوارزمي. ثم خاتمة البحث. يتبعها مصادر البحث ومراجعته.

* الجانب النظري:

تمهيد:

أولاً: التعريف بالخوارزمي. وبكتابه التخمير:

الخوارزمي: هو القاسم بن الحسين بن محمد أبو محمد صدر الأفاضل مجد الدين الطرائفي الخوارزمي النحوي⁽¹⁾. وُلِّقَ بصدر الأفاضل⁽²⁾. ومجد الدين⁽³⁾. وأما لقبه صدر الأفاضل فهو الأكثر شهرة⁽⁴⁾. وُلِدَ في الليلة التاسعة من شعبان سنة خمس وخمسين وخمسمائة للهجرة. وتوفي على يد التتار عند هجومهم على خوارزم. فسقط شهيداً في الثاني عشر من ربيع الأول. سنة سبع عشرة وستمائة للهجرة⁽⁵⁾.

كتاب شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير:

يعد كتاب شرح المفصل أحد أهم شروح المفصل للإمام الزمخشري⁽⁶⁾ الذي عني به العلماء منذ تأليفه (513-515هـ) عناية تامة. وكتاب شرح المفصل (التخمير)⁽⁷⁾ هو آخر مؤلفات الخوارزمي كما يقول هو في نهاية الكتاب: في ضحوة يوم الأحد السابع عشر من شعبان سنة إحدى عشرة وستمائة. وهذا التاريخ قبل وفاته بست سنين فقط.

ثانياً: الحذف:

يعد الحذف ضرباً من الإيجاز في العربية. وقد جاء في اللسان: "حَدَفَ الشَّيْءَ يَحْدُفُهُ حَدْفًا: قَطَعَهُ مِنْ طَرَفِهِ"⁽⁸⁾. وفي القاموس: "حذف يحذفه أسقطه"⁽⁹⁾. فهو عملية قطع وإسقاط وتقليص لما يتعرض له اللفظ. وقد عرف ابن الأثير الإيجاز بأنه "حذف زيادات الألفاظ"⁽¹⁰⁾. وذلك بشرط أن: "لا يخل بالفهم. عند وجود ما يدل عليه المحذوف من قرينة لفظية أو معنوية"⁽¹¹⁾. فهو عملية إبداعية لا تقع اعتباراً عند من يمتلك زمام اللغة. وهو كما يذكر الجرجاني في دلائل الإعجاز: "باب دقيق المسلك لطيف المأخذ عجيب الأمر. فإنه ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر. والصمت عن الفائدة أزيد الإفادة. وجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق. وأتم ما تكون بياناً إذا لم تبين"⁽¹²⁾. وهو من خصائص العربية البلاغية التي تتميز بها عن غيرها من اللغات. وهو عند ابن جني "من شجاعة العربية. وقد حذفت العرب الجملة والمفرد والحرف والحركة. وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه. وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته"⁽¹³⁾. فيمثل الحذف واحداً من عناصر التحويل التي تتعرض لها الأداءات اللغوية في الملكة اللغوية لابن اللغة. حيث يقع الحذف على عناصر المفردة؛ والذي يمكن أن نسماه حذف صرفي. بأن يحذف عنصر من عناصر الكلمة. كحذف حرف منها أو حركة. أو أن يقع الحذف على عنصر من عناصر التركيب كحذف كلمة أو جملة منه.

فتهدف عملية الحذف إلى التخلي عن بعض العناصر في التمثيلات الأدائية وعمليات الاشتقاق تحت ما يسمى بمبدأ الاقتصاد. وهو أحد أهداف البرنامج المصغر الذي جاء به تشومسكي. وهو ما عبر عنه اللغويون والبلاغيون العرب القدامى بحذف زيادات الألفاظ. وبالإيجاز

والقطع والحذف. ويندرج تحت قانون الاقتصاد ما عبر عنه المحدثون بقانون السهولة واليسير: حيث "تميل اللغة في تطورها نحو السهولة واليسير: فتحاول التخلص من الأصوات العسيرة وتستبدل بها أصواتا أخرى لا تتطلب مجهودا عضليا كبيرا. وهناك استعداد للاستغناء عن أجزاء الكلمات التي لا يضر الاستغناء عنها بدالاتها"⁽¹⁴⁾. أو التخلص من بعض العناصر لكثرة الاستعمال. أو للتخلص من مقطع مرفوض في العربية كما في التقاء الساكنين.

ثالثا: الأدنوية أو البرنامج المصغر:

بعد التميز الكبير الذي حققته النظرية التوليدية في تفسيرها للأداءات اللغوية. وردها للمنهج السلوكي الذي كان ينظر إلى اللغة على أنها مجرد مدخلات ومخرجات. والاكتفاء بالوصف المجرد لها. تعرضت التوليدية كذلك للنقد: بسبب تركيزها الكبير على الجانب العقلاني. وجأهل الجانب التداولي الاستعمالي للغة. كشف تشومسكي عن برنامج المصغر أو البرنامج الأدنوي والذي يمثل "طورا وراثيا ومغيرا لما سبقه من أطوار النظرية التوليدية. وتعود بوادره إلى النصف الثاني من ثمانينيات القرن الماضي. واستوى بمعاله برنامجا لبحث ظهور المقالات المجموعة تحت عنوان (البرنامج الأدنوي) وقد مثلت منطلقا لما أصبح يعرف بعد ذلك بالأدنوية"⁽¹⁵⁾.

وتعد الأدنوية ضمن تاريخ اللسانيات التوليدية بمنزلة "المرحلة المصفاة": حيث حافظت على أهم المبادئ في اللسانيات التوليدية وهي المبادئ التي أثبتت كفايتها التفسيرية واستغنت في المقابل عن بعض الأفكار التي تمثل عبئا نظريا يعيق فهمنا لاشتغال النظام اللغوي. فالمرحلة الأدنوية بهذا المعنى عودة إلى الوراء لا بالمعنى السلبي. وإنما هي عودة قصد وإعادة البناء. وإعادة التفكير وإعادة فحص بعض المبادئ"⁽¹⁶⁾.

وينعكس التطور المعرفي والبحث في خصائص الذهن وطريقة التفكير على اللغة ونظرياتها: فيعد البرنامج المصغر مرحلة لإعادة ترتيب عناصر النظرية التحولية ومبادئها: فسميت مرحلة (1993م-1995م) وما بعدها بالأدنوية: "لقيامها على توجُّه عملي ونظري في التوليدية قوامه الاقتصاد عامة والاكتفاء بالأدنى الضروري خاصة. يكون ذلك في عمليات التمثيل بمستوياتها وفي عمليات الاشتقاق بمراحلها وأطوارها"⁽¹⁷⁾: إذ يسعى هذا البرنامج إلى التخلي عن العناصر الزائدة في عمليات الاشتقاق والتمثيل الأدائي للغة.

ويكشف يحيى عبابنة عن أهداف هذا البرنامج حيث يقول: "ولعلَّ تشومسكي قد هدف من ابتداع هذه النظرية إلى أمرين: أحدهما غير معلن: وهو تجنب النقد الموجه إلى نظريته بأنها نظرية عقلانية محضة. وأنها لا تلتفت إلى التداولية. أو ما نسميه براغماتية اللغة. فجاءت هذه النظرية لتعلن عن شيء من التحول القليل في النظرة العقلانية. والتركيز عليها في حقل دراسة اللغة عند التحويليين. ومنهم تشومسكي. وأمَّا الأمر الثاني المعلن الذي هدف إليه تشومسكي من هذه النظرية أو من خلال برنامجه المصغر فكان البحث عن أفكار عن اللغة الإنسانية. على أن تكون هذه الأفكار أو العبارات مبسطة جدا"⁽¹⁸⁾.

فالبرنامج الأدنوي محاولة للاكتفاء بالحد الأدنى من عناصر التمثيل اللغوي. من خلال مبدأ الاقتصاد اللغوي. "والذي يلعب دورا أساسيا في صياغة القواعد وعددها ونوعيتها. وفي تشكيل الهيكل العام للنظرية واشتغالها. ما يعني ضرورة الاشتغال بعدد ضئيل - حد أدنى - من عمليات الاشتقاق والتمثيلات وبلوغ هذا المسعى يركز البرنامج الأدنوي على البساطة والتقليص والتقتير"⁽¹⁹⁾.

- أهم مكونات البرنامج المصغر ومبادئه:

ويتكون البرنامج المصغر من عدد من العناصر الأساسية وهي: الاقتصاد. وعناصر التصغير. والتفسير الكامل التام.

- المبدأ الأول: الاقتصاد" ويعد الاقتصاد المكون الرئيسي لهذا البرنامج. بحيث يكمن في جملة من المبادئ. وقانون الجهد الأدنى الذي تحتويه القدرة اللغوية. ويكون ضمن ثلاثة فروع: الجانب الفونولوجي. والجانب التداولي الذي يفسر بواسطة بعض الروابط النحوية. والجانب التركيبي⁽²⁰⁾. "وسمة الاقتصاد اللغوي من السمات التي يجب أن تتوافر في الدراسة اللغوية التي يمكن أن توصف بالعلمية: وتعني أنّ النظرة العلمية التي تعد أفضل من غيرها هي التي تحاول أن تصف أكبر قدر من الحقائق اللغوية وصفا صحيحا بأقل قدر ممكن من المصطلحات أو الإجراءات المنهجية. وقد عنى بها تشومسكي في برنامجه المصغر: اشتقاق جميع أشكال التمثيل اللغوي وعملياته بشكل اقتصادي قدر الإمكان⁽²¹⁾. وتتوزع مبادئ الاقتصاد إلى نمطين: الأول: "اقتصاد التمثيل. والثاني: اقتصاد الاشتقاق⁽²²⁾.

- والمبدأ الثاني: عناصر التصغير: وهي تشمل معجما ونظاما حاسوبيا؛ ويعتمد المعجم على المفردات الاستعمالية لتشكيل الملكة اللغوية. واكتمالها قبل تعرضها لعمليات التحويل والتوليد التي شكلها النظام الحاسوبي. والذي يعدُّ "جوهر الملكة اللغوية باعتباره المكوّن التوليدي للغة الذي يُجَلِّي خصيصتها الإبداعية. وهو نظام يشغل أساسا على المعجم وتحديد الوحدات المعجمية المستعدة للانتظام ضمن أطوار اشتقاق الجملة⁽²³⁾.

فالمعجم المتمركز في الملكة اللغوية هو المسؤول عن اختيار المفردات وانتقائها. ثم يقدمها للنظام الحوسبي الذي يعمل على إنتاج التراكم اللغوية بناء على تلك المفردات: "فيمثل المعجم خزّانا من الوحدات المعجمية الموجودة بالقوة في الذهن البشري والمستعدة للوجود بالفعل ضمن وحدات تركيبية وعبارات لغوية عند اشتغال النظام الحوسبي⁽²⁴⁾. "وكل وحدة معجمية تحمل أقل ما يكفي من الخصائص اللغوية التي بها تندرج في علاقة بسائر الكلمات في الجملة عند التركيب⁽²⁵⁾.

- والمبدأ الثالث هو التفسير الكامل التام: "ويذهب البرنامج إلى أنّ التراكم الكلامية لا تحتوي على أي عناصر إضافية: لأنّ كل عنصر فيه يؤدي دورا من جهة المعنى. أو النحو. أو الصرف. أو الصوت وفقا لتعبير النظرية⁽²⁶⁾.

ووجود العناصر اللغوية أو حذفها يعتمد على صحة الأداء اللغوي وسلامة التركيب: بحيث لا يتم حذف أي عنصر لغوي يؤدي حذفه إلى لبس أو خلل في التواصل والفهم. أي أنّ فكرة الاقتصاد اللغوي واختزال القواعد لا تتم بصورة عشوائية أو اعتباطية وإنما مرتبطة بفكرة التواصل والفهم. وتأدية المعنى.

فلم يهمل تشومسكي الجانب العقلي إهمالا كلياً؛ فالعملية اللغوية الصحيحة تعتمد على الملكة اللغوية في مرحلة ما قبل النطق. ولكن مع التقليل من أثرها في العملية التواصلية التداولية والتركيز عليها أكثر. فكانت محاولة تشومسكي في تقليل سلطة العقل وليس إلغائها؛ فالمعجم اللغوي مرتبط كلياً بالملكة اللغوية التي تتشكل من مدخلات أساسها البيئة اللغوية للفرد.

فهذا البرنامج يحاول تبسيط قواعد اللغة واختزالها في أبسط صورة ممكنة. تؤدي من خلالها الأداءات اللغوية بصورة صحيحة. "وهذا يقتضي اختزال مستويات التمثيل إلى مستويين وجاهيين. هما الصورة الصوتية والصورة المنطقية. وذلك لأنَّ الضرورة التصويرية التي يرتبط بها هذان المستويان تقتضي الاختزال"⁽²⁷⁾.

البرنامج المصغر واللغة العربية:

ويلتقي مبدأ الاقتصاد في البرنامج المصغر مع الحذف في النحو العربي وهو أحد عناصر التحويل في الجملة العربية. ومن سماتها التي يقصد منها الإيجاز والاختصار وتقليل الجهد. وبخاصة إذا كثر استعمال الأداء اللغوي: مع احتفاظ الأداء اللغوي بأصل التركيب. وتقدير المحذوف لتحقيق الإفادة المطلوبة من الأداء. فيصبح الأداء بعد حذف عناصره فرع على الأصل.

ويخضع الحذف إلى نظام خاص باللغة والفكر حتى يحقق عملية التواصل اللغوي. فلا يكون اعتباطيا ومخلا في التركيب. ويقول محمد خير الحلواني: "وحذف بعض الكلمات في التركيب يرجع في أساسه إلى قانون من قوانينها الأساسية هو(الاقتصاد). فحين أقول: محمد. في جواب السؤال: من شاهدك؟ أو أقول: محمد. في جواب من شاهدت؟ أكون قد اقتصدت في كلامي دون أن أحل بالتعبير عن الموقف الذهني: لأنَّ ترتيب الكلام يكون على سمت ترتيب الأفكار في الذهن"⁽²⁸⁾. فتبقى عناصر التركيب ثابتة في الذهن دون الإخلال فيها حتى تتم عملية التواصل. حيث تميل اللغة إلى السهولة والتيسير: من خلال الاستغناء عن أجزاء الكلمات دون الإخلال في سلامة المعنى.

ومن أسباب الحذف التي ذكرت في كتب النحو كثرة الاستعمال. فنجدهم يفسرون حذف بعض العناصر بكثرة الاستعمال: "لأنَّ الشيء إذا كثر في كلامهم كان له نحو ليس لغيره ما هو مثله. ألا ترى أنك تقول: لم أك. وتقول: لم أقم. فالعرب ما يغيرون الأكثر في كلامهم عن حال نظائره"⁽²⁹⁾.

ويقول الخوارزمي: "وحذف المفعول به كثير وهو على نوعين أحدهما أن يحذف لفظا أو تقديرًا. والثاني: أن يجعل بعد الحذف نسيا منسيا. كأن فعله من جنس الأفعال غير المتعدية. فمن الأول قوله تعالى: (اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ) [القصص: 83]. ومن الثاني قوله تعالى: (وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي) [الأحقاف: 35]. جعله بمنزلة الفعل اللازم من حيث عدي بفي. ومعناه: واجعل الإصلاح في ذريتي"⁽³⁰⁾.

ويجوز حذف المبتدأ والخبر إذا دل عليه دليل. "فمن حذف المبتدأ قول المستهل: الهلال والله. وتقديره: هذا الهلال. ومن حذف الخبر قولك: خرجت فإذا السبع. أي خرجت فإذا السبع قائم. فالسبع مبتدأ وقائم خبره"⁽³¹⁾.

ومن مواضع الحذف التي تشكل نوعا من الاقتصاد اللغوي ما يمسي بـ(توالي الأمثال) "فتميل العربية إلى التخلص من توالي الأمثال عن طريق الحذف. ومن أمثلة ذلك فيها: صيغ (تفعل) و(تفاعل) و(تفعّل) مع تاء المضارعة. مثل: (تتقدم، تتفاعل، تتبختر). فالكثير في العربية الاكتفاء بتاء واحدة. وفي القرآن الكريم أمثلة كثيرة لذلك. نحو: قوله تعالى: (تذكرون) بالحذف. في مقابل (تذكرون) بلا حذف"⁽³²⁾. وهو نوع من اقتصاد الاشتقاق. ومثله الإدغام.

فبالاستعانة بمبدأ الاقتصاد اللغوي في البرنامج المصغر. والذي يقوم على اقتصاد التمثيل الذي يخضع للتأويل. واقتصاد الاشتقاق. يمكن لنا تفسير كثير من الأداءات اللغوية التي تعرض

أحد عناصرها للحذف، والتي عملت على تفريع القواعد، وردها إلى دائرة اللغة والاستعمال، وإخراجها من دائرة الشذوذ؛ ولا يعني ذلك القياس عليها، وإنما قبولها كفرع لتلك الأصول، فهي أداءات لغوية صدرت في فترة الاحتجاج اللغوي، حيث خضعت للاستعمال اللغوي، الذي يقوم على معجم ضخم لدى ابن اللغة المثالي، وفي فترة الاحتجاج اللغوي، حيث يسعى المتكلم إلى الاقتصاد وتقليل الجهد اللغوي والعضلي أثناء الكلام؛ لأنَّ معجمه اللغوي يحتفظ بالأصول والفروع لتلك الأداءات، فنطق بما يحقق التواصل اللغوي بالجهد الأدنى.

وقد وضع النحاة القدامى شروطاً للحذف والإيجاز، حيث تمثل قانوناً يضبطون به الأداءات اللغوية، وقد حددها ابن هشام بثمانية شروط، وهي: "وجود دليل عليه، وألا يكون ما يحذف كالجُزء، وألا يكون مؤكداً، وألا يؤدي حذفه إلى اختصار المحتصر، وألا يكون عاملاً ضعيفاً؛ وألا يكون عوضاً عن شيء، وألا يؤدي حذفه إلى تهينة العامل للعمل وقطعه عنه، ولا إلى إعمال العامل الضعيف مع إمكان العامل القوي"⁽³³⁾. فإن خضع الأداء اللغوي لهذه الشروط فقد حقق قواعدية الأداء واستعماليته، ويكون هو الأصل، وما خرج على هذه الشروط كان فرعاً على الأصل يستند إلى اللغة نفسها دون أن يحتكم إلى القاعدة، وقد صنّفوه بين الشذوذ والقليل والناذر والضعيف، وغيرها من درجات التصنيف اللغوي، فتحفظ ولا يقاس عليها، بالرغم من أنّها أداءات لغوية صادرة عن ابن اللغة في فترة القيد اللغوي، ولا يمكن إخراجها من دائرة اللغة، لأنّه قد حقق عملية التواصل اللغوي، وسيدرس البحث ثلاث مسائل في الحذف غير القواعدي، وهي حذف حرف النداء، وحذف المضاف مع إبقاء عمله، وحذف الفاء الواقعة في جواب الشرط.

*الجانب التطبيقي:

1- في حذف حرف النداء:

منع النحاة حذف حرف النداء في ثمانية مواضع، وهي: "المندوب نحو: يا عمراً، والمستغاث: نحو: يا لله، والماندى البعيد: لأنَّ المراد فيهن إطالة الصوت، والحذف ينافيه، واسم الجنس غير المعين: كقول الأعمى: يا رجلاً خذ بيدي، والمضمر: ونداؤه شاذ، ويأتي على صيغتي المنصوب والرفوع: كقول بعضهم: يا إياك قد كفيتك، واسم الله تعالى إذا لم يعوض في آخره الميم المشددة، وأجازه بعضهم واسم الإشارة، واسم الجنس لمعين، وقولهم: أطرق كراً، وافتد مخنوق، أصيخ ليل، وذلك عند البصريين، ضرورة وشذوذ"⁽³⁴⁾. ويذهب الزمخشري إلى أنّه يجوز حذف حرف النداء عما لا يوصف به أي، قال الله تعالى: {يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا} [يوسف: 29]، "وقال: رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ" [الأعراف: 143]، وتقول أيتها الرجل وأيتها المرأة، ومن لا يزال محسناً أحسن إلي، ولا يحذف عما يوصف به: أي فلا يقال رجل ولا هذا، وقد شذ قولهم أصبح ليل وافتد مخنوق، وأطرق كراً، وقوله:

جَارِي لَا تَسْتَنْكِرِي عَذِيرِي⁽³⁵⁾

ولا عن المستغاث والمندوب وقد التزم حذفه في اللهم لو قوع الميم خلفاً عنه"⁽³⁶⁾.

ويفسر الخوارزمي ذلك الشذوذ بأنّه من باب القياس المهجور، ويقول: الوجه قولهم: أصبح ليلاً أنّه كان في الأصل بحرف النداء، إلا أنّه لما استمر على آخره حكم واحد حذف منه حرف النداء، وللشاعر أن يعتمد القياس المهجور في ضرورة الشعر على ما ذكرنا أصبح ليل، كأنّه استطالة الليل، وأطرق كراً: فيه شذوذان: حذف حرف النداء منه، والترخيم"⁽³⁷⁾. فالأصل فيه عند النحاة ألا

حذف الأداة، ولا يجوز ترخيمه؛ وأصله يا كروان. إلا أنه رخم تسهيلاً. مع مخالفته شروط المطردة. "فلا يرخم غير المنادى إلا لضرورة بشرط صلاحيته للنداء بخلاف ما لا يصلح له كالمعرف بأل. وذو التاء والخالي منها والمعوض وغيره والمنتظر وغيره"⁽³⁸⁾.

ويذهب سيبويه إلى أن الحذف جائز في بيت العجاج والأمثلة على قلة حيث يقول: "وقد يجوز حذف يا من النكرة في الشعر، فيريد (يا جارية). وقال في مَثَل: افتدِ مخنوق، وأصبح ليل، وأطرق كرا. وليس هذا بكثير ولا بقوي"⁽³⁹⁾. فقلة هذه الأداة لا ينفي عنها صفة الاستعمال التداولي. وإن خالفت شروط القواعدية عند النحاة.

ويذهب ابن مالك إلى أن هذه الأداة قليلة الاستعمال. ومختلف في جوازها عند النحاة: "فمن النحاة من قال: ليس هو من الضرورات التي لا يجوز إلا للشعراء؛ وليس هو من الكثرة بحيث يجوز في كل حال؛ والراجح أنه قليل"⁽⁴⁰⁾. فلا ضرورة عند ابن مالك في هذا الحذف. لوروده في لغة النثر. والشعر معا.

ويسوغ ابن يعيش الحذف في هذه الأداة لأنها معروفة. وكثر استعمالها فجاز فيها الحذف فجرت مجرى العلم. وقد حذف منها حرف النداء ضرورة. حيث يقول في شرح المفصل: "قد جاء عنهم حذف حرف النداء من النكرة المقصودة. قالوا: (أصبح ليل). وذلك أن هذه أمثال معروفة. فجرت مجرى العلم في حذف حرف النداء منها"⁽⁴¹⁾.

فمخالفة القاعدة المطردة بحذف أداة النداء الداخلة على النكرة ضرورة عند النحاة. بالرغم من كثرة ورودها في الشعر وفي سعة الكلام. فيقول ابن عصفور: "فلم يجيء إلا في الضرورة. ومنه: حذف حرف النداء من النكرة المقبل عليها. نحو قول أبي نخيلة"⁽⁴²⁾:

إذا عَوَجَجَنَ قَلْتُ صَاحِبُ قَوْمٍ بِالذَّوِّ أَمْثَالَ السَّفِينِ الْعَوْمِ

يريد: يا صاحب. وقوله. أنشدته الأصمعي:

كَلْبِيهِ وَجُرْيِهِ صَبَاعٍ وَابْشَرِي بَلْحَمِ امْرِئٍ لَمْ يَشْهَدْ الْيَوْمَ نَاصِرَهُ

يريد: يا صباع. وقول الآخر⁴³:

فَقَلْتُ لَهُ عَطَارٌ هَلَّا أَتَيْتَنَا بَدُھُنَ الْحُرَامِي أَوْ بِخَوْصَةِ عَرْفَجِ

يريد: يا عطار. وهو في الشعر كثير. وقد جاء شيء منه في الكلام. إلا أن ما جاء منه شاذاً يحفظ ولا يقاس عليه. وإنما لم يجز الحذف في سعة الكلام؛ لأن قولك: (يا رجل) أصله: يا أيها الرجل. فحذفت الألف واللام (أي). لأنها وصلت لما فيه الألف واللام. فأنحذفت بحذفهما وصارت (يا) عوضاً من الألف واللام المحذوفة. ويعرف بها الاسم لنيابتها مناب أداة التعريف. فلو حذفت (يا) بعد ذلك لكثرت الحذف. وكثرته إجحاف"⁽⁴⁴⁾.

فحذف أداة النداء كثير في الشعر. ومنه ما جاء في الأمثال بالرغم من أنه يذهب إلى عدم جواز الحذف في سعة الكلام وما جاء يحفظ ولا يقاس عليه. لأن أداة النداء جاءت عوضاً عن أل التعريف. فلا يجوز حذفها. لأنه لا يحذف العوض والمعوض عنه في التركيب.

ومسألة حذف أداة النداء واحدة من مسائل الخلاف: "فذهب البصريون إلى وجوب ذكر حرف النداء مع اسم الجنس لمعين. واسم الإشارة؛ ولا يجوز حذفه إلا في ضرورة الشعر. وذهب الكوفيون إلى جواز حذف حرف النداء وجواز حذفه. واستدلوا على جواز الحذف بما ورد في السماع؛ وقد حملوا

قوله تعالى: (ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ)؛ فقدروا أن (هؤلاء) اسم إشارة منادى بحرف نداء محذوف: أي: ثم أنتم يا هؤلاء تقتلون أنفسكم؛ وجعلوا من نداء اسم الجنس بحرف نداء محذوف قوله عليه الصلاة والسلام حكايةً عن موسى عليه السلام: (ثوبي حجر)؛ أي: يا حجر. غير أن البصريين، زعموا: أن كل ما احتج به الكوفيون ضرورة⁽⁴⁵⁾. لمخالفته القياس عندهم. بالرغم من أن الحديث لا ضرورة فيه.

ومن شواهد السماع على الحذف مع اسم الجنس المبني للنداء في سعة الكلام ما جاء في قول النبي صلى الله عليه وسلم: "اشتدي أزمة تنفرجي". وقوله صلى الله عليه وسلم مترحماً على موسى عليه السلام: (ثوبي حجر ثوبي حجر) أراد: يا أزمة. ويا حجر. وكلامه أفصح الكلام⁽⁴⁶⁾.

وتذهب الدراسة إلى أن ورود الحذف في الشعر وفي الأمثال جاء مخالفاً للقواعدية التي صنفتها ضمن الشاذ والقليل والضرورة. وهي تفرع عن القاعدة الأصل. وهذه الفروع جاءت موافقة للاستعمال. بدليل الأدلة السماعية والقواعدية التي استدل بها النحاة. وقد أدت المعنى التداولي دون لبس، وهو المقصود من أي أداء لغوي.

فقد استعان ابن اللغة بالمساحة التي منحتها له اللغة، بتوليد الأديارات في ملكته اللغوية، تتناسب مع سياق الموقف، حيث حذف تسهيلاً، وتسريعاً في لفت انتباه المندى. وهذا الحذف يعد نوعاً من الاقتصاد اللغوي الذي تؤديه كثرة الاستعمال. فالحذف لم يأت اعتباراً، ولا دون وعي من ابن اللغة سواء الراجز أو متكلم المثل. فالتكلم يمتلك معجماً لغوياً يحوي البنية عميقة للأداء، وهي النداء بالأداة، وبعد عرضه على الحاسوب اللغوي عمل على حذف أداة النداء، فتولدت صيغة جديدة متفرعة عن الأصل القواعدي، بعد أمن اللبس، وتحقيق التواصل اللغوي.

2- حذف المضاف مع إبقاء عمله:

ذهب النحاة إلى أنه إذا حذف المضاف من التركيب أقاموا المضاف إليه مقامه، وأخذ إعرابه. وهذا هو الأصل وهذا هو القياس عندهم: "فإذا كان المضاف لا يجهل معناه بحذف لفظه جاز أن يحذف ويجعل المضاف إليه معرباً بإعرابه. وإن قدر لفظ المحذوف والتفت إليه رتب على وفقه ما بعد القائم مقامه كقوله تعالى: (أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ جَبِّي يَغْشَاهُ مَوْجٌ) [النور: 40]. فإن الأصل: أو كذي ظلمات، فحذف (ذو) وأقيمت ظلمات مقامه⁽⁴⁷⁾.

وهناك أديارات لغوية ثابتة في الاستعمال وردت بحذف المضاف مع إبقاء عمله، مخالفة للقياس المطرد، وصنفت على أنها فروع ضعيفة أو شاذة أو قليلة. فيقول الزمخشري: "وقد حذف المضاف وترك المضاف إليه على إعرابه في قولهم: (ما كل سوداء تمر، ولا بيضاء شحمة)، قال سيبويه: كأنك أظهرت كل فقلت ولا كل بيضاء وقال أبو دؤاد⁽⁴⁸⁾:

أَكَلَّ أَمْرِي حَسْبَيْنِ أَمْرًا وَنَارٍ تُوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا.

ويقولون: ما مثل عبدالله يقول ذلك ولا أخيه، وهو في الشذوذ نظير إضمار الجار⁽⁴⁹⁾. فالقياس إعادة المضاف، (كل) مع بيضاء، أو إقامة المضاف إليه مقامه.

ويقول الخوارزمي شارحاً لما ذهب إليه الزمخشري: "إنما كان إضمار الجار شاذاً؛ لأنَّ الجار مع الجرور كشيء واحد، وإضمار المضاف (إضمار الجار) مثل ما روي عن رؤبة بن العجاج أنه كان إذا قيل له: كيف أصبحت؟ قال خير. أي بخير⁽⁵⁰⁾. وهذا دليل استعماله في سعة الكلام على حذف الجار مع إبقاء عمله.

ويذهب النحاة إلى أنّ المضاف إليه يجر بالمضاف. دون حمله على معنى حرف جر. فيكون المضاف هو عامل الجر في المضاف إليه. وهو مذهب سيبويه في باب الجر: "والجرُّ إنما يكون في كلِّ اسم مضاف إليه. واعلم أنّ المضاف إليه ينجر بثلاثة أشياء: بشيء ليس باسم ولا ظرف. وبشيء يكون ظرفاً. وباسم لا يكون ظرفاً"⁽⁵¹⁾. ويحمل النحاة المضاف عدداً من المعاني إن حسن تقديرها وحدها. محله. "فالمضاف هو الاسم المَجْعول كجزء لما يليه خافضاً له بمعنى (في) إن حسن تقديرها وحدها. وبمعنى (من) إن حسن تقديرها مع صحة الإخبار عن الأول بالثاني. وبمعنى (اللام) حَقِيقاً أو تقديرها فيما سوى ذنك. ويزال ما في المضاف من تنوين أو نون تشبهه. وقد يزال منه تاء التانيث إن أُمن اللبس"⁽⁵²⁾.

فالأصل عند النحاة أنّ تركيب الإضافة يكون فيه المضاف مجروراً بحرف الجر. وهي البنية العميقة للإضافة. فلما حذف الحرف ناب عنه الاسم قبله. وهو المضاف. وعمل عمله في بنيته السطحية. فلا يجوز عند النحاة حذفه لأنّه عوض عن حرف الجر فحكموا أنّ حذفه ضعيف في القياس. قليل في الاستعمال. "أما ضَعْفُه في القياس: فلوجهين: أحدهما: أنّ المضاف نائبٌ عن حرف الجرِّ. وحَلَفَ عنه. فإذا قلت: (غلامٌ زيد). فأصله: (غلامٌ لزيد). وإذا قلت: (تَوُوبٌ حَزَن). فأصله: (تَوُوبٌ من حَزَن). فحذفت حرف الجرِّ. وبقي المضاف نائباً عنه. ودليلاً عليه. فإذا أخذتَ حذفه: فقد أجدتَ حذفاً للنائب. والنوب عنه. والوجه الثاني: أنّ المضاف عاملٌ في المضاف إليه الجرِّ. ولا يحسُن حذفُ الجارِّ. وتَبَقِيَّةُ عَمَلِهِ"⁽⁵³⁾. فيمتنع في الوجهين عندهم حذفه. إلا أنّ سيبويه أجاز الحذف. وقد ذهب إلى أنّ المضاف هو عامل الجر.

فجواز الحذف عند سيبويه إذا دل عليه دليل في التركيب يكون تخفيفاً ومنعاً للتكرار ويقول: "كانك أظهرت كلَّ فقلت ولا كلَّ بيضاء؛ فاستغنيت عن تثنية كل لذكرك إنَّاه في أول الكلام ولقلة التباسه على مخاطب"⁽⁵⁴⁾. وهو ما ذهب إليه ابن مالك بقوله لأنّه وجه مقيس عنده.

ويصنّف ابن مالك في شرح التسهيل حذف المضاف وإبقاء عمله إلى مقيس وغير مقيس: "فأما المقيس فما حذف منه مضاف مذكور قبله مثله لفظاً ومعنى. بشرط كون المحذوف بعد عاطف منفصل بلا. أو غير منفصل. كقولهم: ما كل سوداء تمرة. ولا بيضاء شحمة. وما مثل أبيك وأخيك يقولان ذلك. وأما غير المقيس فما خالف المقيس بخلوه ما قيده به. كقراءة ابن جمان⁽⁵⁵⁾: (تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ) [الأنفال: 67] بالجر على تقدير: والله يريد عرض الآخرة. وكقول بعض العرب: رأيت التيمي تيم فلان. على تقدير: أحد تيم فلان. حكاه الفارسي. وكقول الشاعر⁽⁵⁶⁾:

رَجِمَ اللَّهُ أَعْظَمًا دَفَنُوهَا بِسَجِسْتَانَ طَلْحَةَ الطَّلْحَاتِ

على تقدير: أعظم طلحة الطلحات. وعلى هذا يوجه على الأجود ما في حديث الدجال من قول بعض الصحابة رضي الله عنهم: (يا رسول الله: ما لبثه في الأرض؟ قال: أربعين يوماً). أي لبث أربعين يوماً. ومثله: (خير الخيل الأدهم الأرتهم المحجل ثلاثاً)؛ أي المحجل تحجيل ثلاث. فحذف البديل وأبقى عمله. كما فعل في البيتين المتقدمين. وقد يكون على حذف "في" قبل ثلاث. والأول أجود لتقدم مثل المحذوف"⁽⁵⁷⁾.

وخلاصة المسألة أنّ النحاة يذهبون في حذف المضاف وإبقاء عمله مذاهب: فيذهبون إلى أنّ حذفه مع إبقاء عمله قليل شاذ. والأولى عندهم أن يقوم المضاف إليه مقام المضاف ويعرب إعرابه.

ومنهم من ذهب إلى جواز الحذف وإبقاء عمله. واستدلوا بالأدلة الشعرية والنثرية على ذلك ومنهم سيبويه.

ومنهم من ذهب إلى أنّ الحذف مع إبقاء العمل جائز بشروط. ومنهم ابن مالك. وهي الآلا يفصل بين المجرور وحرف العطف فاصل. أو إذا فصل بلا. فهو جائز فصيح. وأمّا إذا فصل بغير (لا) يذهبون إلى أنّه شاذ قليل. مع استدلالهم بكلام العرب شعره ونثره.

وتذهب الدراسة إلى أنّ حذف المضاف وإبقاء عمله نحو ما ورد في الشواهد السابقة الشعرية والنثرية اقتصاد لغوي. استثمره ابن اللغة بعد أن أمن اللبس: أي بعد أن دلّ عليه دليل. وهرباً من العطف على عاملين على ما ذهب إليه ابن جني⁽⁵⁸⁾. فهذه الأداءات خرقت الشروط القواعدية التعليمية في منع الحذف. إلا أنها حققت الهدف التداولي. ضمن دائرة التوليد اللغوي التي تسمح بها الملكة اللغوية لابن اللغة؛ والتي تتضمن الأصل وهو عدم حذف المضاف مع إبقاء عمله. والفرع الذي يكون بالحذف وإقامة المضاف إليه مقام المضاف. والفرع الآخر غير القواعدي ويكون بحذف المضاف وإبقاء عمله. دون إحلال المضاف إليه مقامه. وجميع هذه الأداءات القواعدية وغير القواعدية ينتجها الحاسوب اللغوي معتمداً على معجم المتكلم اللغوي. حيث يضمن عملية التواصل دون لبس أو إخلال بالفهم. حيث يميل في عملية الحذف إلى الاقتصاد في تمثيل الأداءات اللغوية.

3- حذف الفاء في جواب الشرط.

إنّ من الأصول المتفق عليها عند النحاة اقتران جواب الشرط بالفاء. في مواضع ثابتة: "فتلزم كل جواب لا يمكن أن تباشره أداة الشرط"⁵⁹. وتسمى فاء جواب الشرط أو فاء الربط: لأنها تربط فعل الشرط بجوابه. ويقول السيوطي: "قال أبو حيان: وهذه الفاء هي فاء السبب الكائنة في الإيجاب في نحو قولك: يقوم زيد فيقوم عمرو. وكما يربط بها عند التحقيق يربط بها عند التّقدير. ولا يجوز غيرها من حروف العطف: لأنّه بمنزلة الرّبط السببي. وسيقت هنا للربط لا للتشريك"⁶⁰. ويقول فاضل السامرائي: "وليسست هذه مهمة الفاء فقط. بل هي قد تفيدنا أيضاً في تعيين الجزاء. وإيضاح المعنى وإنّ حذفها قد يؤدي إلى الإلباس. أو على عدم اكتمال المعنى في تعبيرات عديدة. وذلك نحو قولنا: (من أحسن فلنفسه. ومن أساء فعليها). ألا ترى أنا لو حذفنا الفاء وقولنا: (من أحسن لنفسه كان (لنفسه) متعلقاً بـ (أحسن). وبقي الكلام غير تام. فلما جننا بالفاء اتضح القصد وتم المعنى"⁶¹.

ويتفق النحاة على أنّ الأصل أن يكون جواب الشرط صالحاً لأن يكون فعل شرط. "ويجب في فعل الشرط أن يكون فعلاً خبرياً. مُتصرفاً. غير مُقترن بَمَد. أو لن. أو ما النافية. أو السين أو سوف. والأصل في جواب الشرط أن يكون كفعل الشرط. غير أنه قد يقع جواباً ما هو غير صالح لأن يكون شرطاً. فيجب حينئذٍ اقترانه بالفاء لتريطه بالشرط. بسبب فقد المناسبة اللفظية حينئذٍ بينهما. وتكون الجملة برمتها في محلّ جزم على أنها جواب الشرط"⁶². فالقياس أن تقترن الفاء بجواب الشرط إذا كان الجواب جملة اسمية أو طلبية. أو إذا كان جواب الشرط منفيًا بما أو بلن. أو مسبوقاً بقد. أو السين أو سوف أو برّب أو كأما. أو إذا كان الجواب فعلاً جامداً مثل نعم. وعسى.

فقد جاء القياس بوجود ذكر الفاء في المواضع السابقة حتى يستقيم التركيب ويتم المعنى وهذا هو الأصل عند النحاة. إلا أنّ بعض الأداءات اللغوية الصادرة عن أبناء اللغة وفي فترة القيد اللغوي حذفت منها الفاء. فعمل النحاة على تأويلها وتخريجها وتصنيفها في درجات الضرورة

والضعف والقلة على أنها فروع على الأصل المطرد. "ففي جواز حذفها -أي الفاء- أقوال: أحدها: يجوز ضرورة واختيارا. نقله أبو حيان عن بعض التحويين وخرج عليه قوله تعالى: (وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُنْشِرُونَ) [الأنعام: 121]. ثانيها: المنع في الحالين. ثالثها: وهو الأصح يجوز ضرورة ويمتنع في السعة وهو مذهب سيبويه⁶³.

ويذهب الزمخشري إلى منع الحذف. وأن ما جاء محذوفا في الشعر شاذ. ويقول: "وقد جيء الفاء محذوفة في الشذوذ كقوله:

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا وَالسَّرَّ بِالسَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ⁽⁶⁴⁾

فيقول الخوارزمي: "فمعناه: فالثمة يشكرها. وأن الفاء مضمرة وهي مرادة في البيت"⁽⁶⁵⁾. ويقول المبرد: "وأما قول حسان: فلا اختلاف بين التحويين في أنه على إرادة الفاء"⁽⁶⁶⁾. ويقول ابن جني: "ذلك حذف أيضا اختصارا وهي مرادة. أراد: فالثمة يشكرها. وحذف الفاء تخفيفا. ومن ذلك أيضا"⁽⁶⁷⁾.

فَأَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ وَلَكِنْ سَيْرًا فِي عَرَاضِ الْمُؤَاكِبِ

أراد: فلا قتال لديكم. ومنه أيضا⁽⁶⁸⁾.

فَأَمَّا الصُّدُورُ لَا صُدُورَ لِحُجْعَرٍ وَلَكِنْ أَعْجَازًا سَدِيدًا صَرِيرُهَا

أراد: فلا صدور لحجعفر⁽⁶⁹⁾.

فالقول بأن حذفها اختصارا وهي مرادة يدل على أن هذا الخرق للقاعدة جاء تخفيفا. وعن وعي من الشعراء وليس فيه خطأ أو جهل بصحة الأداءات اللغوية. ومدرك بأن الحذف لا يخل بالمعنى أو بالتواصل اللغوي.

ويذهب سيبويه إلى أن حذفها ضرورة شعرية. لأن الجواب لا يحسن بلا فاء. ويقول: "وسألته عن قوله: إن تأتني أنا كريم. فقال: لا يكون هذا إلا أن يضطر شاعر. من قبل أن أنا كريم يكون كلاما مبتدأ. والفاء وإذا لا يكونان إلا معلقين بما قبلهما فكرهوا أن يكون هذا جوابا حيث لم يشبه الفاء. وقد قاله الشاعر مضطرا. يشبهه بما يتكلم به من الفعل. كما في قول حسان بن ثابت. وقول الأسيدي⁷⁰:

بِنِي نُعَلٍ لَا تَنْكَعُوا الْعَنْزَ شَرِبُهَا بِنِي نُعَلٍ مَنِ يَنْكَعِ الْعَنْزَ ظَالِمٌ⁽⁷¹⁾.

فهذه الضرورة جائزة لأنها في نية تقدير المحذوف. لوجود دليل عليها. "وإنما جاز في الضرورة على التشبيه بما يحذف في الكلام ما يكون عليه دليل. فدليله هاهنا وقوعه موقع الجواب. لأنه يفهم منه: يشكرها الله. والتقدير: فالثمة يشكرها. وقول الأسيدي: كأنه قال: فهو ظالم"⁷².

ويذهب العيني إلى أن حذف الفاء كان حملا على التوهم: "والذي حسن الحذف هو أن (لا) من لا الشرطية ها هنا قريبة من (من) الموصولة: فكأنه توهم أن: (من) موصولة وإن كان قد استعملها شرطا"⁷³. وهذا الوجه على خلاف ما ذهب إليه النحاة بأن حذف الفاء تم وهي مرادة.

ويقول المرادي: "وجاء حذف الفاء لضرورة الشعر. وقال بعضهم: لا يجوز حذفها إلا في ضرورة. أو ندور: ومثل الندور بما في صحيح البخاري. من قوله - صلى الله عليه وسلم- لأبي بن كعب- رضي الله عنه-: (فإن جاء صاحبها. وإلا استمتع بها). وعن الأخفش إجازة حذف الفاء. في

الاختيار⁽⁷⁴⁾. وذهب الزجاجي إلى أنّ هذا الحذف جائز في الشعر: أراد: فإلله يشكرها. فأضمر الفاء كما ترى. فهو جائز⁽⁷⁵⁾.

فالحذف عند النحاة في الشعر ضرورة وشذوذ عن القاعدة. ولكنّ هذا الحذف جاء أيضا في سعة الكلام وهذا الحذف منعه النحاة ولا يجيزونه. بالرغم من أنّه جاء في الحديث الشريف: (فإن جاء صاحبها. وإلا استمتع بها). فعملوا على توجيهه على أنّه نادر. فلا بد من اقتران الجواب بالفاء في التركيب القواعدي. وهو ما ذهب إلى إجازته الأخفش. وأجازته الزجاج في الشعر من غير ضرورة.

ويقول العكبري: "الجزء يكون بالفعل المجزوم ولا يحتج إلى الفاء: لأنّ حكم الفعل المعلق يفعل الشرط أن يعقبه. فاستغني عن حرف يدل على التعقيب. فإذا لم تجز أو جئت باسم جئت بالفاء في الجواب: لتدل على التعقيب الذي هو حكم الجزء وربما حذفت وهو قليل. وأكثر ما يأتي حذفتها إذا كان فعل الشرط ماضيا. كقوله تعالى: (وَإِنْ أُطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ) [الأنعام: 121]. وقد جاء مع المستقبل كقول الشاعر من [البسيط]:

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا وَالشَّرَّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ

وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ⁽⁷⁶⁾. فيرى العكبري أنّ فاء التعقيب قد حذفت من جواب الشرط في مواضع وجوب. فتحذف على قلة. وهذا الحذف ورد في القرآن الكريم الذي لا ضرورة فيه. وإنما فيه سعة اختيار. وفي الشعر. الذي يذهب بعضهم أنّ الحذف فيه للضرورة.

ويقول ابن الحاجب: "الفاء محذوفة في الشذوذ لضرورة الشعر. وهو مذهب سيبويه. ومذهب غيره أنّ الكلام فيه تقديم وتأخير. تقديره: الله يشكرها من يفعل الحسنات⁽⁷⁷⁾. فتوجيه ابن الحاجب لا يختلف كثيرا عن سابقه في شذوذ الأداءات عن القاعدة المطردة. ويذكر أنّ الكلام عند بعض النحاة في تقديم وتأخير في محاولة توجيه للبيت.

وفي تحقيق الآيات الكريمة التي جاءت بحذف الفاء في جواب الشرط. يقول السمين الحلبي: "وقوله: {فَيَمَّا}: قرأ نافع وابن عامر (بها) دون فاء. والباقون (فبما) بإثباتها. فدما) في القراءة الأولى الظاهر أنّها موصولة بمعنى الذي. والخبر الجارّ من قوله: (بها كَسَبَتْ). وأما الآية: {إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ} فليس جوابا للشرط. إنما هو جواب لقسيم مقدر حذفت لأمه الموطئة قبل أداة الشرط. وأما القراءة الثانية فالظاهر أنّها شرطية. ويجوز أنّ تكون الموصولة. والفاء داخلة في الخبر تشبيها للموصول بالشرط. وقد وافق نافع وابن عامر مصاحفهما: فإنّ الفاء ساقطة من مصاحف المدينة والشام. وكذلك الباقر فإنها ثابتة في مصاحف مكة والعراق⁽⁷⁸⁾. فإثبات الفاء وحذفها جاء من اختيار القراء. فالإثبات يكون عملا بالقياس. والحذف يكون للتخفيف وهي مرادة. فترك لتقدير السامع. مع عدم وقوع لبس فيها.

وخلاصة المسألة أنّ القاعدة التي حاول النحاة إثباتها. والدفاع عنها تقتضي عدم حذف الفاء في جواب الشرط كما في الأداءات السابقة: لأنها مخالفة للقياس في عدم صلاحية الجواب لأن يكون شرطا. فحاول النحاة كثيرا في تأويلها وتقدير المحذوف. في محاولة لإخضاع تلك الأداءات للقاعدة المطردة. فوصفوها بالضرورة والقلة والندرة مع عدم جواز الحذف. إلا أنّ معظم النحاة ذهبوا إلى جوازه في الشعر ضرورة. ومنهم من ذهب إلى جوازه من غير ضرورة في الشعر وهو مذهب الزجاجي. وبعضهم من ذهب إلى جوازه في اختيار الكلام على قلته مثل الأخفش. نحو ما جاء في الحديث الشريف. وفي القرآن الكريم.

وتذهب الدراسة إلى أنّ الحذف في الأداءات اللغوية السابقة قد خرق شرط ذكر الفاء في جواب الشرط؛ أي أنها قد انتهكت شرطاً من شروط القواعدية المطردة. إلا أنّ هذه الأداءات لم تفقد شرط الاستعمال. والتواصل. فالمعنى قد تم مع حذف الفاء ولا لبس فيه. وإنّ هذا الحذف جاء اختصاراً وتسهيلاً لتسريع الكلام في تأدية معنى بلاغي مثل الترغيب في فعل الحسنات كما في قول حسان. أو في والترهيب نحو: (فأما القتال لا قتال لديكم). أو في التهديد والوعيد نحو: (وإنّ أطفعتموهم إنكم لتشركون).

فهذا الحذف يسمح لابن اللغة توليد أداءات لغوية تسمح له بها ملكته اللغوية. حيث يكون هذا الحذف من باب الاختصار ولا ضرورة فيه. وهو مذهب ابن جني. الذي لا يرد مثل هذه الأداءات. ومن ذلك "قراءة طلحة ابن سليمان: (أَيْتَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ) [النساء:78] برفع الكافين. قال ابن مجاهد: وهذا مردود في العربية. قال أبو الفتح: هو لعمري ضعيف في العربية. وبابه الشعر والضرورة. إلا أنه ليس بمردود؛ لأنه قد جاء عنهم. ولو قال: مردود في القرآن لكان أصح؛ وذلك أنه على حذف الفاء. كأنه قال: فيدرككم الموت"⁽⁷⁹⁾. فسمح لابن اللغة بالحذف مع ضمان عدم اللبس. فهذا الحذف جاء من باب الاقتصاد اللغوي الذي تتمتع به العربية. وتتمتع به القدرة اللغوية للمتكلم العربي. وقد سمح له المعجم اللغوي بامتلاك صيغتين لغويتين الأولى تخضع للقواعد وللإستعمال. والثانية تخضع للإستعمال فقط. ولذلك حاول النحاة توجيهها. وتضعيفها. حفاظاً على القياس المطرد. ومنعاً لاختراق القواعد. مع أنها جاءت في الشعر. وفي سعة الكلام كالقراءات والحديث الشريف. فولد الحاسوب اللغوي لابن اللغة الأداءين توليداً غير واعٍ.

خاتمة:

- ذهب الخوارزمي مذهب الزمخشري في رد الحذف غير القواعدي وهو مذهب جمهور البصريين.
- وافق الكوفيون وبعض النحاة جواز الحذف غير القواعدي في الشعر وفي سعة الكلام مستدلين على ذلك بالسمع والنقل.
- يمثل البرنامج المصغر مظهراً من مظاهر الحذف في النحو العربي؛ ويلتقيان في جواز الحذف للتسهيل والتخفيف؛ حيث جاء الحذف لاقتصاد التمثيل. فهو عملية إبداعية لا تقع اعتباراً. ويتمثل ذلك بما عني بها تشومسكي في برنامج المصغر: باشتقاق جميع أشكال التمثيل اللغوي وعملياته بشكل اقتصادي قدر الإمكان.
- يهتم البرنامج المصغر بالأداءات اللغوية العامة. والوصول إلى التداول اللغوي الذي يحقق التواصل. فلا يتعامل مع تلك الأداءات من حيث قواعديتها أو لا. ولا يعني القياس على الفروع أو ما خالف القواعد. وإما وضع تفرعات تعتمد على اللغة وتستند عليها دون حُكيم القاعدة: لأنّ اللغة أوسع بكثير من القواعد.
- المواضيع التي وقع فيها الحذف خالفت القواعد النحوية. إلا أنّها وافقت الاستعمال. وحافظت على المعنى والتواصل. وجاء توجيهها بأنّ المحذوف مراد ومقدر. وترك لتقدير السامع.
- إنّ ابن اللغة ومن خلال ملكته اللغوية المتمثلة بالمعجم اللغوي الذي يمتلك أداءات لغوية أوسع من القواعد النحوية. والحاسوب الذي يعمل على تولد الأداءات اللغوية يتمكّن من إنتاج أداءات لغوية إنتاجاً غير واعٍ. يخضع للغة وليس للقواعد المطردة: أي أنّ ابن اللغة يستعمل صيغاً بديلة واختيارية عند توليد الأداء بما يحقق التواصل اللغوي.

الإحالات والهوامش:

- 1 - ينظر: الحموي شهاب الدين أبو عبدالله ياقوت بن عبدالله الرومي: معجم الأدباء. دار الغرب الإسلامي. بيروت. ط1. ج(5). 1993م. ص2191. والسيوطي عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة. المكتبة العصرية. لبنان. ج2. (دط). ص252. والخوارزمي صدر الدين الأفاضل القاسم بن الحسن: شرح المفصل في صنعة الإعراب. الموسوم بالتخمير. ط1. ج(1). دار الغرب الإسلامي. بيروت. 1990م ص13-14.
- 2 - ينظر: الحموي. معجم الأدباء(ج2191/5). وينظر: حاجي خليفة مصطفى بن عبدالله: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون. (دط). دار إحياء التراث العربي. بيروت ج2. (دت). ص992. والفيروزآبادي مجد الدين محمد بن يعقوب: البلغة في تاريخ أئمة اللغة. ط1. المكتبة العصرية بيروت. 2001م. ص144.
- 3 - ينظر: الإريلي مبارك بن أحمد بن المبارك بن موهوب المعروف بابن المستوفي: تاريخ إربل. وزارة الثقافة والإعلام. دار الرشيد للنشر. العراق. ج2. 1980م. ص530.
- 4 - الزركلي خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس: الأعلام. ط15. ج(5) دار العلم للملايين. 2002م. ص175.
- 5 - الزركلي. الأعلام. (ج175/5). وكحالة عمر بن رضا بن محمد راغب بن عبدالغني: معجم المؤلفين. مكتبة المنى. ودار إحياء التراث العربي. بيروت(دط). ج(8)(دت). ص98. والذهبي الحافظ المؤرخ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان: تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام. دار الكتاب العربي. بيروت. ط2. ج(3). 1990م. ص513.
- 6 - هو محمود بن عمر بن محمد بن أحمد. أبو القاسم. جار الله. الزمخشري. ولد يوم الأربعاء في السابع والعشرين من رجب سنة 467 هـ / 1074م في قرية تدعى "زمخشتر" القريبة جداً من خوارزم. ومن هنا نسبته الزمخشري. أمّا "جار الله" فلقب لُقّب نفسه به لآته جاور بمكة زمناً. فصار هذا اللقب علماً عليه. ينظر: ابن خلكان أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد الإريلي: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان. دار صادر. بيروت. ط1. (5/173). و(5/169). وينظر: القفطي جمال الدين: إنباه الرواة على أنباه النحاة. دار الفكر العربي. القاهرة. ومؤسسة الكتب الثقافية. بيروت. ط1. ج(3). 1994م. ص265. والسيوطي. بغية الوعاة(ج2/279). والحموي. معجم الأدباء (ج19/126).
- 7 - ينظر: الخوارزمي. التخمير. (ج1/65-66).
- 8 - ابن منظور محمد بن مكرم. لسان العرب. دار صادر بيروت. ط3. ج(19). 1414هـ. ص39.
- 9 - الفيروز آبادي مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب: القاموس المحيط. مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع. بيروت. ط8. 2005م. ص130.
- 10 - ابن الأثير. ضياء الدين: المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر. بيروت. دار الكتب العلمية. ط1. ج(2). 1991م. ص265.
- 11 - الجرجاني عبد القاهر: أسرار البلاغة. دار الكتب العلمية. لبنان. ط1. 1988م. ص362.
- 12 - الجرجاني عبد القاهر: دلائل الإعجاز في علم المعاني. دار المعرفة. بيروت. 1992م. ص106.

- 13 - ابن جنى أبو الفتح عثمان الموصلي (ت 392هـ): الخصائص. الهيئة المصرية العامة للكتاب. ط4. ج(2)، (دت). ص362.
- 14 - عبدالنواب رمضان التطور اللغوي: مظاهره وعلله وقوانينه. مكتبة الخانجي. القاهرة. ط2. 1990م. ص75.
- 15 - الزناد الأزهري: نظريات لسانية عرفنية. الدار العربية للعلوم ناشرون. ودار محمد علي الحامي للنشر ومنتشورات الاختلاف. ط1. 2010م. ص43.
- 16 - بو ستة الحسين: تصميم اللغة وهندستها: من الأدنوية إلى الأطوار. أو من هندسة اللغة إلى هندسة الجملة. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة منوبة. قسم اللغة العربية. 2015م. ص24.
- 17 - الزناد. نظريات لسانية عرفنية. ص54.
- 18 - عبابنة. يحيى. والزعبي. أمنة: علم اللغة المعاصر. مقدمات وتطبيقات. دار الكتاب الثقافي. إربد. 2008م. ص117.
- 19 - الفهري عبدالقادر الفاسي: المقارنة والتخطيط في البحث اللساني العربي. دار تيوقال للنشر. الدار البيضاء. (دط). 1998م. ص7-8.
- 20 - عبد القادر ديدوح عمر: الفكر الأمريكي نعوم تشومسكي: اللغة من القدرة إلى التواصل. مجلة فيلادلفيا الثقافية. الأردن. العدد الخامس. 2009م. ص84.
- 21 - عبابنة. والزعبي. علم اللغة المعاصر. ص118.
- 22 - يعلوي حافظ إسماعيل. والملاخ امحمد: البرنامج الأدنوي: الأسس والثوابت. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية. العدد: 31. 2017م. ص184.
- 23 - بو ستة. تصميم اللغة وهندستها: من الأدنوية إلى الأطوار. ص66.
- 24 - بو ستة. تصميم اللغة وهندستها: من الأدنوية إلى الأطوار. ص64.
- 25 - الزناد. نظريات لسانية عرفنية. ص57.
- 26 - عبابنة. والزعبي. علم اللغة المعاصر. ص118.
- 27 - الحريص ناصر فرحان: المظهر الإبداعي للغة: مقارنة أدنوية إدراكية. مجلة اللسانيات العربية. العدد: 6. 2018م. ص41-42.
- 28 - ينظر: الحلواني محمد خير: أصول النحو العربي. الناشر الأطلسي. أصول النحو العربي. ط2. (دت). ص9. مقدمة المؤلف.
- 29 - سيبويه عمرو بن عثمان بن قنبر أبو بشر: الكتاب. مكتبة الخانجي. القاهرة. ط3. ج(1). 1988 م. ص125.
- 30 - الخوارزمي. التخميم. ج 396/1-398.
- 31 - الخوارزمي. التخميم. ج 267/1-269.
- 32 - عبدالنواب. التطور اللغوي. ص 73-74.

- 33 - ينظر: ابن هشام عبد الله بن يوسف جمال الدين: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. دار الفكر دمشق. ط6. ج(2). 1985. ص698.
- 34 - ينظر: ابن هشام عبد الله بن يوسف جمال الدين: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع. (دط)(دت). ج(4). ص7-10. وينظر الهامش.
- 35 - العجاج. ديوانه. ص227.
- 36 - الزمخشري أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد. جار الله (ت:538هـ): المفصل في صنعة الإعراب المحقق. مكتبة الهلال - بيروت. ط1. 1993 ص68.
- 37 - المرجع السابق. ج1/355.
- 38 - السيوطي عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين (ت 911هـ): همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. المكتبة التوفيقية مصر. (دط)(دت). ج (2). ص38.
- 39 - سيبويه. الكتاب ج 230/2-231.
- 40 - ابن هشام. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. ج54/4.
- 41 - ابن يعيـش. يعيـش بن علي بن يعيـش ابن أبي السرايا محمد بن علي. أبو البقاء: شرح المفصل للزمخشري. دار الكتب العلمية بيروت. ط1. ج(1). 2001م. ص366.
- 42 - ينظر البيت بلا نسبة: سيبويه. الكتاب. ج4. ص203.
- 43 - ينظر البيت بلا نسبة. ابن جني: المحتسب. ج2. ص70.
- 44 - ابن عصفور علي بن مؤمن بن محمد: ضرائر الشعر. دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع. ط1. 1980م. ص154-155.
- 45 - ينظر: ابن هشام. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (ج 7/4-10). وينظر الهامش.
- 46 - ابن مالك. محمد بن عبد الله. ابن مالك الطائي. أبو عبد الله. جمال الدين: شرح تسهيل الفوائد. هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان ط1. ج(3). 1990م. ص387. وينظر الحديث: مسلم. ابن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت261هـ) صحيحه. المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم. دار إحياء التراث العربي. بيروت. ج842/4. رقم الحديث(399).
- 47 - ابن مالك. شرح تسهيل الفوائد. ج 265/3.
- 48 - ينظر البيت: أبو دؤاد الإيادي: ديوانه. جمع وتحقيق: أنوار الصالح. وأحمد السامرائي. دار العصماء دمشق. ط1. 2010م. ص112.
- 49 - الزمخشري: المفصل في صنعة الإعراب. ص137. وينظر: سيبويه: الكتاب. ج1. ص33.
- 50 - الخوارزمي. التخميم. ج2. ص59.
- 51 - سيبويه. الكتاب. ج1. ص419.
- 52 - ابن مالك. شرح التسهيل. ج3. ص221.
- 53 - ابن يعيـش. شرح المفصل. ج2. ص197.

- 54 - سيبويه، الكتاب، ج 1، ص 66.
- 55 - قرأ الجمهور الآخرة بالنصب، وقرأ سليمان بن جَمَّاز المدني بالجر، واختلفوا في تقدير المضاف المحذوف، فمنهم من قدره عرض الآخرة، وحذف لدلالة عَرَضِ الدُّنْيَا عليه، قال بعضهم: وقد حذف العرض في قراءة الجمهور وأقيم المضاف إليه مقامه في الإعراب فنُصب. وأما إذا فصل بينهما بغير لا كهذه القراءة فهو شاذ قليل. ينظر: الأندلسي أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين: البحر المحيظ في التفسير، دار الفكر، بيروت (دط)، ج(5)، 1420هـ، ص353.
- 56 - البيت من النشأة، والقليل، وهو بلا نسبة في خزنة الأدب، ينظر البغدادي عبد القادر بن عمر البغدادي (ت: 1093هـ): خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخاخي، القاهرة ط4، ج(8)، 1997م، ص10.
- 57 - ابن مالك، شرح التسهيل ج3/270-272.
- 58 - ابن جني أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية(دط)، ج(1)، 1999م، ص281.
- 59 - الأندلسي أبو حيان: التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، دار القلم - دمشق، ودار كنوز إشبيليا، ط1، ج(11) ص400.
- 60 - السيوطي، همع الهوامع، ج2، ص555.
- 61 - السامرائي فاضل صالح: معاني النحو، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، ط1، ج(4)، 2000م، ص106.
- 62 - الغلابيني مصطفى بن محمد سليم: جامع الدروس العربية، المكتبة العصرية، بيروت، ط28، ج(2)، 1993، ص191.
- 63 - السيوطي، همع الهوامع، ج2، ص555.
- 64 - الزمخشري: المفصل في صناعة الإعراب، ص440، وينظر البيت لحسان بن ثابت في: سيبويه: الكتاب، ج1، ص435، وبلا نسبة في ابن يعيش: شرح المفصل، ج9، ص3.
- 65 - الخوارزمي: شرح المفصل، ج4، ص147، والبيت عنده لكعب بن مالك.
- 66 - المبرد محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي أبو العباس (ت 285هـ): المقتضب، عالم الكتب، بيروت، (دط)، ج(2)، (دت)، ص72-73.
- 67 - الخزومي الحارث بن خالد، ديوانه، جمع ودراسة: يحيى الجبوري، مطبعة النعمان، النجف، ط1، 1972م، ص45.
- 68 - البيت بلا نسبة في سر صناعة الإعراب، ج1، ص276، والبغدادي: خزنة الأدب، ج7، ص525.
- 69 - ابن جني أبو الفتح عثمان الموصلي (ت 392هـ): سر صناعة الإعراب، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، ج(1)، 1421هـ - 2000م، ص275-276.
- 70 - رجل من بني أسد، ينظر: ابن جني: المحتسب، ج1، ص122.
- 71 - سيبويه: الكتاب، ج3، ص64-65.

- 72 - الرماني أبو الحسن علي بن عيسى (296 - 384 هـ): شرح كتاب سيبويه. إجزء من الكتاب (من باب الندبة إلى نهاية باب الأفعال) حُفِّق كرسالة دكتوراه] أطروحة دكتوراه لـ: سيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي. كلية اللغة العربية. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض - المملكة العربية السعودية 1998م، ص949.
- 73 - العيني بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (ت 855 هـ): المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ «شرح الشواهد الكبرى». دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة. القاهرة، ط1، ج(4)، 2010م، ص943.
- 74 - المرادي أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ (ت 749 هـ): الجنى الداني في حروف المعاني. دار الكتب العلمية، بيروت ط1992، 1م، ص69-70. وينظر: البخاري محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي: صحيحه. كتاب اللقطة، دار طوق النجاة، ط1، ج3، 1422 هـ، ص126. رقم الحديث (2437).
- 75 - الزجاجي عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي أبو القاسم (ت 337 هـ): مجالس العلماء، مكتبة الخانجي، القاهرة، دار الرفاعي بالرياض، ط2، ج(1)، 1983م، ص261.
- 76 - أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت 616 هـ): اللباب في علل البناء والإعراب، المحقق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، ط1، ج(2)، 1995م، ص58-59.
- 77 - ابن الحاجب عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين الكردي المالكي (ت 646 هـ): أمالي ابن الحاجب دار عمار - الأردن، دار الجيل - بيروت، (دط)، ج(2)، 1989م، ص866-867.
- 78 - السمين الحلبي أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم (ت: 756 هـ): الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، دار القلم، دمشق، (دط)، ج(9)، (دت)، ص554-555.
- 79 - ابن جني: المحتسب، ج1، ص193.

المصادر والمراجع:

- ابن الأثير، ضياء الدين (1991م). المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق: أحمد الحوييني، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية.
- ابن الحاجب عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين الكردي المالكي (ت 646 هـ): أمالي ابن الحاجب، دار عمار - الأردن، دار الجيل - بيروت، (دط)، ج(2)، 1989م، ص866-867.

ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلية (1999م). المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها. وزارة الأوقاف. المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.

ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلية (2000م). سر صناعة الإعراب. ط1. بيروت-لبنان: دار الكتب العلمية.

ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلية (ت 392هـ). الخصائص. ط4. الهيئة المصرية العامة للكتاب.

ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر البرمكي الإربلي (1994م). وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان. المحقق: إحسان عباس. ط1. بيروت: دار صادر.

ابن عصفور، علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمِي الإشبيلي، أبو الحسن (1980م) ضرائر الشُّعْر. المحقق: السيد إبراهيم محمد. ط1. دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع.

ابن مالك، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائفي الجبالي، أبو عبد الله، جمال الدين (1990م). شرح تسهيل الفوائد. المحقق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي الختون.. هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان. ط1.

ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين الأنصاري الرويفعي الإفريقي (1414هـ). لسان العرب. ط3. بيروت: دار صادر.

ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف أبو محمد جمال الدين (1985). مغني اللبيب عن كتب الأعراب. تحقيق: د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، ط6. دمشق: دار الفكر.

ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين (د.ت). أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. المحقق: يوسف الشيخ محمد البقاعي. الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلية، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (2001م). شرح المفصل للزمخشري. قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب. ط1. بيروت - لبنان: دار الكتب العلمية.

أبو دؤاد الإيادي: ديوانه. جمع وتحقيق: أنوار الصالحية، وأحمد السامرائي، دار العصماء، دمشق. ط1. 2010م.

أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت 616هـ): اللباب في علل البناء والإعراب. المحقق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق. ط1. ج(2)، 1995م. ص58-59.

- الإرييلي، مبارك بن أحمد بن المبارك بن موهوب المعروف بابن المستوفي (1980م). تاريخ إربل. تحقيق: سامي بن سيد خماس الصقار، العراق وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر.
- الأندلسي أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين: التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، دار القلم - دمشق، ودار كنوز إنشيليا، ط1، ج11 ص400.
- الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين (1420هـ). البحر المحيط في التفسير. المحقق: صدقي محمد جميل. بيروت: دار الفكر.
- بو ستة، الحسين (2015م). تصميم اللغة وهندستها: من الأدنوية إلى الأطوار، أو من هندسة اللغة إلى هندسة الجملة. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة منوبة، قسم اللغة العربية.
- البغدادي عبد القادر بن عمر (ت 1093هـ): خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة الطبعة: الرابعة، 1418 هـ - 1997 م.
- الجرجاني، عبد القاهر (1988م). أسرار البلاغة، ط1. لبنان: دار الكتب العلمية.
- الجرجاني، عبد القاهر (1992م). دلائل الإعجاز في علم المعاني، بيروت: دار المعرفة.
- حاجي خليفة، مصطفى بن عبدالله، (دت). كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، تحقيق: محمد شرف الدين، ورفعت بيلكه، (دط). بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- الحريص، ناصر فرحان (2018م). المظهر الإبداعي للغة: مقارنة أدنوية إدراكية، مجلة اللسانيات العربية، العدد: 6.
- الخلواني، محمد خير (دت). أصول النحو العربي، ط2. الناشر الأطلسي.
- الحموي، شهاب الدين أبو عبدالله ياقوت بن عبدالله الرومي (1993م). معجم الأدباء، تحقيق: إحسان عباس، ط1. بيروت: دار الغرب الإسلامي.
- الخوارزمي، صدر الدين الأفاضل القاسم بن الحسن (1990م). شرح المفصل في صنعة الإعراب، الموسوم بالتخمير، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط1. بيروت: دار الغرب الإسلامي.
- الذهبي، الحافظ المؤرخ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان (1990م). تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق: عمر عبدالسلام تدمري، ط2. بيروت: دار الكتاب العربي.
- الرماني أبو الحسن علي بن عيسى (296 - 384 هـ): شرح كتاب سيبويه، [جزء من الكتاب (من باب الندبة إلى نهاية باب الأفعال) حُقِّق كرسالة دكتوراه] أطروحة دكتوراه ل: سيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي، كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض - المملكة العربية السعودية 1998م، ص949.

- الزجاجي عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي أبو القاسم (ت 337هـ): مجالس العلماء، مكتبة الخانجي، القاهرة، دار الرفاعي بالرياض، ط2، ج1، 1983م، ص261
- الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الزركلي الدمشقي (2002م)، الأعلام، ط15، دار العلم للملايين.
- الزمرخشري أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، جار الله (المتوفى: 538هـ): المفصل في صنعة الإعراب، المحقق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال - بيروت، ط1، 1993.
- الزناد، الأزهر (2010م)، نظريات لسانية عرفنية، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، ودار محمد علي الحامي للنشر، ومنشورات الاختلاف.
- السامرائي فاضل صالح: معاني النحو، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، ط1، ج4، 2000م، ص106.
- السمين الحلبي أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم (ت: 756هـ): الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، دار القلم، دمشق، (دط)، (ج9)، (دت)، ص554-555.
- سبويه عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب بسبويه (1988 م). الكتاب، المحقق: عبد السلام محمد هارون، ط3، القاهرة: مكتبة الخانجي.
- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين (ت911هـ)، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، لبنان: المكتبة العصرية.
- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين (ت911هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، المحقق: عبد الحميد هنداوي، مصر: المكتبة التوفيقية.
- عبابنة، يحيى، والزعبي، آمنة، (2008م)، علم اللغة المعاصر، مقدمات وتطبيقات، إربد- الأردن: دار الكتاب الثقافي.
- عبد القادر، ديدوح عمر (2009م)، المفكر الأمريكي نعوم تشومسكي: اللغة من القدرة إلى التواصل، مجلة فيلادلفيا الثقافية، الأردن، العدد الخامس، ص84.
- عبدالتواب، رمضان (1990م)، التطور اللغوي: مظاهره وعلله وقوانينه، ط2، القاهرة: مكتبة الخانجي.
- العيني بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (ت 855 هـ): المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ «شرح الشواهد الكبرى»، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، ط1، ج4، 2010م، ص943.

- الغلاييني مصطفى بن محمد سليم: جامع الدروس العربية. المكتبة العصرية. بيروت. ط28. ج(2). 1993. ص191.
- الفهري. عبدالقادر الفاسي (1998م). المقارنة والتخطيط في البحث اللساني العربي. الدار البيضاء: دار تيوقال للنشر.
- الفيروز آبادي. مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب (2005م). القاموس المحيط. تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي. ط8. بيروت - لبنان: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع.
- الفيروز آبادي. مجد الدين محمد بن يعقوب (2001م). البلغة في تاريخ أئمة اللغة. تحقيق: بركات يوسف هبود. ط1. بيروت- لبنان: المكتبة العصرية.
- القفطي. جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف (1982م) إنباه الرواة على أنباه النحاة. المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم. ط1. القاهرة: دار الفكر العربي. وبيروت: مؤسسة الكتب الثقافية.
- كحالة. عمر بن رضا بن محمد راغب بن عبدالغني (ت1408هـ). معجم المؤلفين. بيروت: مكتبة المثنى. ودار إحياء التراث العربي.
- المبرد. محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي أبو العباس (ت285هـ). المقتضب. المحقق: محمد عبد الخالق عزيمة. بيروت: عالم الكتب.
- الحزومي الحارث بن خالد. ديوانه. جمع ودراسة: يحيى الجبوري. مطبعة النعمان. النجف. ط1. 1972م.
- المرادي. أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المصري المالكي (1992م). الجنى الداني في حروف المعاني. المحقق: د فخر الدين قباوة - الأستاذ محمد نديم فاضل. ط1. بيروت - لبنان: دار الكتب العلمية.
- مسلم. ابن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: 261هـ) صحيحه. المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم. المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي الناشر: بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- يعلوي. حافظ إسماعيل. والملاخ. امحمد (2017م). البرنامج الأدنوي: الأسس والثوابت. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية. العدد: 31.

List of References

- Ababneh, Yahya, and Al-Zoubi, Amna. (2008 AD) Elm Al-lughah Al-Muasir, Muqadimat wa Tatbiqat. Irbid - Jordan: Dar Al-Kitab Al-Thaqafi.
- Abd Al-Tawab, Ramadan (1990 AD), Al-Tatawor Al-Loghawi Madahirhu wa Elaluhu wa Qawanenuh. 2nd edition. Cairo: Al-Khanji Library.
- Abdel-Qader, Didouh Omar (2009 AD). Al-Mufaker Al-Amreki Noam Chomsky: Al-loghah min Al-Qudrah ela Al-Tawasol, Philadelphia Cultural Journal, Jordan, 5th issue. P. 84.
- Al-Dhahabi, Al-Hafiz Historian Shams Al-Din Muhammad bin Ahmed bin Othman (1990 AD), Tarekh Al-Islam wa Wafaiat Al-Mashaheer wa Al-a'lam. Investigation by: Omar Abdel Salam Tadmouri. 2nd edition. Beirut: Dar Al-Kitab Al- A'rabi.
- Al-Erbili, Mubarak bin Ahmed bin Mubarak bin Mawhoub, known as Ibn Al-Mistoufi (1980 AD). History of Irbil (in Arabic), edited by: Sami bin Syed Khamas Al-Saqqar, Iraq, Ministry of Culture and Information, Dar Al-Rasheed.
- Al-Fayrouzabadi, Majd al-Din Abu Taher Muhammad Ibn Ya'qub (2005), Al-Qamous Al-Muheet. Investigation: The Heritage Investigation Office at the Resala Foundation, under the supervision of: Muhammad Na'im Al-Arqsousi. 8th edition. Beirut - Lebanon: Al-Resala Foundation for Printing, Publishing and Distribution.
- Al-Fayrouzabadi, Majd al-Din Muhammad Ibn Ya'qub (2001), Al-Balghah fi Tarekh A'aemati Al-lughah. Investigation by: Barakat Yousef Haboud. 1st edition. Beirut - Lebanon: Al-Asriah Library.
- Al-Fihri, Abdel-Qader Al-Fassi (1998 AD), Comparison Al-Muqaranah wa Al-Takhtit fi Al-Bahth Al-lisani Al- Arabi Ad-Dar Al-Baida'a: Dar Teugal.
- Al-Halawani, Muhammad Khair. Osoul Al- nahu Al-arabi. 2nd edition. Al-nashir Al-atlasi.
- Al-Hamwi, Shihab Al-Din Abu Abdullah Yaqut bin Abdullah Al-Roumi (1993 AD), Mo'jam Alodaba'. Investigation by: Ihssan Abbas. 1st edition. Beirut: Dar Al-Gharb Al-Islami.
- Al-Haris, Nasser Farhan (2018 AD), Al- Madhar Al- ibda'e le Al-loghah. Arab Linguistics Journal. Issue: 6.
- Al-Jorjani, Abdel-Qaher (1988 AD), Asrar Al-Balaghah, 1st edition. Lebanon: Dar Alkotob Al-elmiah

- Al-Jorjani, Abdel-Qaher (1992 AD). *Dala'el Al'ejaz fi Elm Al-ma'ani*. Beirut: Dar Al- Ma'refah.
- Al-Khwarizmi, Sadr Al-Din, Al-Afadil Al-Qasim Bin Al-Hasan (1990 AD), *Sharh Al-mufasssal fi San'at Ale'rab (Al-Takhmeer)*,. Investigation by: Abdul Rahman bin Suleiman Al-Uthaimin. 1st edition. Beirut: Dar Al-Gharb Al-Islami.
- Al-Mobarad, Muhammad bin Yazid bin Abd al-Akbar al-Thamali al-Azdi Abu al-Abbas (d.285 AH). *Al-Muqtadab*. The investigator: Muhammad Abd al-Khaliq is great. Beirut: A'lam Al-Kotob
- Al-Mouradi, Abu Muhammad Badr al-Din Hassan bin Qasim bin Abdullah bin Ali al-Masri al-Maliki (1992 AD), *Al-Jana Al-Dani fi Huroof Al-Ma'ani*. Investigator: Dr. Fakhr El Din Qabawa - Professor Muhammad Nadim Fadel. 1st edition. Beirut - Lebanon: Dar Alkotob Al-elmiah
- Al-Qifti, Jamal al-Din Abu al-Hasan Ali bin Yusuf (1982), *Inbah Al-Ruwah ala Anbah Al-Nuhah*. The investigator: Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim. Cairo: Dar Al-Fikr Al-Arabi, and Beirut: The Cultural Books Foundation.
- Al-Suyuti, Abd al-Rahman bin Abi Bakr Jalal al-Din (d. 911 AH), *Boghiat Alwa'ah fi Tabaqat Al-Loghawien wa Al-Nohah*. Investigation by: Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim. Lebanon: Al-Maktabah Al- Asriah
- Al-Suyuti, Abdul Rahman bin Abi Bakr Jalaluddin (d.911 AH). *Ham' Al-Hawame' fi Shrh Jame' Al-Jawam'*. Investigator: Abdel-Hamid Hindawi. Egypt: Al-Tawfiqeya Library.
- Al-Zarkali, Khair Al-Din Bin Mahmoud Bin Muhammad Bin Ali Bin Faris Al-Zarkali Al-Dimashqi (2002 AD), *Al-A'lam*. I 15th edition. Dar Al-Arab le Almalaeen.
- Al-Zinad, Al-Azhar, *Nadariat Lesaneah*, p. 43.
- Al-Zjaji, Abd al-Rahman bin Ishaq al-Baghdadi al-Nahawadi, Abu al-Qasim (1985) *Al-Lamat*, investigator: Mazen al-Mubarak. 2nd edition. Damascus: Dar Al-Fikr.
- Andalusi, Abu Hayyan Muhammad bin Yusuf bin Ali bin Yusuf bin Hayyan Atheer al-Din (1420 AH), *Al-bahr Al-muhet fi Al-tafseer*. Investigator: Sidqi Muhammad Jamil. Beirut: Dar Al Fikr.
- Bu Sitta, Al-Hussein (2015 AD), *Tasmem Al-oghati wa Handasatuha*, (unpublished master's thesis), Manouba University, Department of Arabic Language.

- Haji Khalifa, Mustafa bin Abdullah, *Kashf Al-donon An Asami Al-Kotb wa Al-fonon*. Investigated by: Muhammad Sharaf al-Din, and Rifat Bilka. Beirut: Dar Ihia' Al-turath.
- Ibn Al-Atheer, Diao Al-Din (1991 AD), *Al-mathal Al-sa'er fi Adab Alkatib wa Alsha'er*, edited by: Ahmad Al-Huwaini, 1st edition. Beirut, Dar Alkotob Al-elmiah.
- Ibn Asfour, Ali bin Mu'min bin Muhammad, *Al-Hadhrami Al-Ishbili*, Abu Al-Hassan (1980 AD), *Dara'er Alshe'r*. Investigator: Mr. Ibrahim Muhammad. 1st edition. Dar Al-andalus.
- Ibn Hisham, Abdullah bin Yusuf bin Ahmed bin Abdullah bin Yusef Abu Muhammad Jamal al-Din (1985). *Mughni al-Labib An Kutob Ala'areeb*. Investigation: Dr. Mazen Al-Mubarak and Muhammad Ali Hamdallah. 6th edition. Damascus: Dar Al-Fikr.
- Ibn Hisham, Abdullah bin Yusuf bin Ahmed bin Abdullah bin Yusuf, Abu Muhammad, Jamal al-Din. *Awdahu Almsalik Ela Alfiat Ibn Malik*. Investigator: Yusef Al-Sheikh Muhammad Al-Buqai. Publisher: Dar Al-Fikr for printing, publishing and distribution.
- Ibn Jinni, Abu Al-Fath Othman bin Jinni Al-Mawsili (1999 AD). *Al-Mohtaseb fi Tabeen Wejoh Shawath Al- qera'at wa Al-edah anha*. The Ministry of Endowments(Awqaf), the Supreme Council for Islamic Affairs.
- Ibn Jinni, Abu al-Fath Othman bin Jinni al-Mawsili (2000 AD). *Ser Sina'at Al-e'rab*. 1st edition. Beirut-Lebanon: Dar Alkotob Al-elmiah.
- Ibn Jinni, Abu al-Fath Othman bin Jinni al-Mawsili (d. 392 AH). *Al-khasa'es*. 4th edition. General Egyptian Book Organization.
- Ibn Khallakan, Abu al-Abbas Shams al-Din Ahmad bin Muhammad bin Ibrahim bin Abi Bakr al-Baramaki al-Arbli (1994 AD). *Wafayat Ala'yan wa Anba' Abna' Alzaman*. The Investigator: Ihssan Abbas. 1st edition. Beirut: Dar Sader.
- Ibn Malik, Muhammad bin Abdullah, Ibn Malik Al-Tai Al-Jiani, Abu Abdullah, Jamal Al-Din (1990 AD). *Sharh Tasheel Al-fawa'ed*. Investigator: Dr. Abdul Rahman Al-Sayed, Dr.Muhammad Badawi Al-Mukhtoon.1st edition. Hajr for printing, publishing, distribution and advertising.
- Ibn Manzur, Muhammad bin Makram bin Ali Abu al-Fadl, Jamal al-Din al-Ansari al-Ruwa'i al-Afriqi (1414 AH). *Lesan Al-arab*. 3rd edition. Beirut: Dar Sader.

Ibn Yaish, Yaish bin Ali bin Yaish, Ibn Abi al-Saraya Muhammad ibn Ali, Abu al-Buqa', Muwaffaq al-Din al-Asadi al-Mawsili, known as Ibn Yaish and Ibn Al-Sanea (2001). Sharh Almufasal Le Al-Zamakhshiri. Introduced to him by: Dr. Emile Badi Yaqoub. 1st edition. Beirut - Lebanon: Dar Alkotob Al-elmiah.

Kahaleh, Omar bin Rida bin Muhammad Ragheb bin Abdul-Ghani (d.1408 AH), Mu'jam Al-Mo'alfeen. Beirut: Al-Muthanna Library, and Dar Ihia'a Al-Torath Al-Arabi.

Muslim, Ibn al-Hajjaj Abu al-Hasan al-Qushayri al-Nisaburi (d. 261 AH), Sahih Muslim. The Investigator: Mohamed Fouad Abdel-Baqi Publisher: Beirut: Dar Ihia'a Al-Torath Al-Arabi.

Ya'lawi, Hafez Ismail, and Al-Malakh, Muhammad (2017). Al-Bernamej AlAdnawi: Al-Osos wa Al-Thawabet. Majalat Al-Oloum Al-Insaniah wa Al-Ijtima'eah. Issue: 31.